

اسم البحث / عنوان الدراسة :- دراسة " الفقر وتحديات الامن الاجتماعي في العراق وسبل الارتقاء به "

اسم الباحث :- خولة علي محمد البير

نبذة مختصرة عن الباحث :- التحصيل الدراسي/ بكوريوس اجتماع، ودبلوم عالي احصاء سكاني .

المركز والعنوان الوظيفي / ر. ابحاث اقدم ، رئيس قسم سياسات التنمية الاجتماعية .
الانجازات من الدراسات والبحوث والاوراق الخلفية : لدى الباحثة (12) دراسة وبحث اضافة الى المساهمة في اعداد الاوراق الخلفية لخطط التنمية الوطنية فيما يخص الصحة والتنمية الاجتماعية .

البحوث المنشورة في المجالات العلمية والمؤتمرات والجرائد الرسمية العائدة للباحثة : تم نشر عدد من البحوث والدراسات مثل " الشباب في منظور التنمية البشرية- مشاكل وتوصيات ، واقع دور ايواء المسنين في العراق ومقترحات تطويرها- دراسة ميدانية ، تجربة التأهيل المجتمعي في العراق دراسة ميدانية حول المشاريع الذاتية المدرة للدخل ، تقييم وضع الخدمات في المستشفيات- دراسة ميدانية حول المستشفيات في بغداد ."

سنة البحث :- 2012

دائرة الباحث :- دائرة التنمية البشرية

خلاصة البحث :- تناولت الدراسة واقع الفقر في العراق، كتحدٍ يهدد الامن الانساني مدعومة بأرقام ومؤشرات وادلة تظهر ابعاده الحقيقية وتعرف ماهية الفقراء وتوزيعهم جغرافيا، ومسببات الفقر اضافة الى تحديات اخرى ضالعة بشكل مباشر وغير مباشر في احداث الفقر وفي تأثيراته على استقرار المجتمع العراقي امنيا واقتصاديا وصحيا، وطرحت الدراسة اجراءات وخطوات تحقيق الامن الانساني وواقع وآليات عملها، في (الضمان) و (التأمين) و (الحماية) و (الرعاية والتكافل) .
تضمنت الدراسة فصول خمسة

- الفصل الاول / واقع الفقر وتحديات الامن الانساني في العراق، المبحث الاول : اهم الاحصائيات والمؤشرات الخاصة بالفقر والحرمان من الحاجات الاساسية، مع معايير لقياس الفقر، والمؤشر الرقمي للرفاه ، وقياس خط الفقر ومستواه ، وفجوة الفقر، والمقاييس الشائعة لقياس التفاوت (معامل جيني ومنحنى لورنز) مع اجراء مقارنة بالدول العربية والدول المجاورة . كما تم تناول مجموعة من الادلة كدليل للتنمية البشرية ، ودليل الفقر البشري والحرمان من الحاجات الاساسية، وخارطة الحرمان ، ودليل العوامل المهددة لأمن الانسان، والتعرف على الفئات الاكثر عرضة للفقر في العراق وتوزيعهم الجغرافي. والمبحث الثاني : تناول اهم التحديات التي تهدد الامن الانساني وتأثيرها في افقر الناس، كالحكم الرشيد، والفساد المالي والاداري، النظام الاقتصادي في العراق، العنف والارهاب .

- الفصل الثاني / المبحث الاول : دور التأمينات الاجتماعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية : وتضمن دور التأمين، والضمان، ونظم الحماية الاجتماعية، الرعاية والتكافل الاجتماعيين . المبحث الثاني : تناول واقع السياسة الضريبية في العراق واهميتها في تحقيق الامن الاجتماعي، ثم شروط اصلاح النظام الضريبي .

- الفصل الثالث / تحدد في ستة استراتيجيات لها دور مهم في هذه المرحلة الحرجة والدقيقة من حياة العراقيين لتحقيق الامن الاجتماعي وخلال الفترة 2010- 2015 .
- الفصل الرابع / تناول واقع اقطاب الامن الاجتماعي ، وتم توضيح اهم التحديات التي تعترض عملها ، مع تناول الغطاء القانوني لها وهي (الضمان الاجتماعي، التقاعد،

شبكة الحماية الاجتماعية، القروض والمشاريع المدرة للدخل، الرعاية الاجتماعية بكل مفاصلها، والتكافل الاجتماعي، التأمين الاجتماعي .

- الفصل الخامس / تناول اهم الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالدراسة .

فيما يلي بعض الاستنتاجات والتوصيات التي تناولتها الدراسة :

الاستنتاجات :

- 1 - تلعب التأمينات الاجتماعية دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الامن الانساني والاجتماعي، وضمان الحياة الكريمة وبقاء الانسان في اطار الامن والمودة والوحدة والسلام .
- 2 - العراق من البلدان التي تتمتع بمقومات عالية لتحقيق التنمية البشرية من موارد طبيعية وبشرية عالية المستوى، لكنه يقع ضمن المستوى الادنى للدول متوسطة التنمية البشرية البالغ (0.623) .
- 3 - النظام الضريبي من الانظمة المستندة على التكافل الاجتماعي ومن الضروري العمل على تكييف وتشذيب القوانين النافذة لتحظى بالقبول القانوني والاجتماعي، وبما يحقق تعظيما للمنافع المتبادلة.
- 4 - وجود ضعف في الوعي التأميني، مع وجود حاجة الى استصدار قانون للتأمين على الاموال او الحياة يسمح لشركات التأمين التوسع في اعمالها ويحقق ايرادات كبيرة مع الحاجة الماسة الى الكادر المدرب والكفوء في تسويق وثائق التأمين .
- 5 - لازالت شبكة الحماية الاجتماعية لا تحمل صيغة قانونية او تشريعية او الزامية، اضافة الى انخفاض قيمة الاعانة من (50-120) الف أي ما يعادل (42-100) دولار شهريا، وهذا المبلغ لا يتناسب اطلاقا وارتفاع معدلات اسعار السلع والخدمات ويجعل شريحة المهمشين تراوح في حدود خط الفقر .
- 6 - شبكات الامان التقليدية في العراق كالخمس والزكاة، الحملات التضامنية للمكوبين، الهبات التي تدفع للأفراد والاسر دون وسيط ، التبرعات الممنوحة لاضرحة الائمة والاولياء الصالحين، المشاريع الخيرية الاستثمارية يمكن استثمارها مجتمعة للمنفعة الاجتماعية وتوحيد جهود دواوين الاوقاف الثلاث بوزارة الاوقاف بعيدا عن تعدد المؤسسات واختلاف السياسات والتوجهات في التعامل مع الاموال .

التوصيات والمقترحات :

- 1 - اصبح للسياسات الاجتماعية ضرورة ملحة واولوية تنموية للتصدي للمشكلات والمسائل المهددة للمجتمع ولمنظومة قيمه ومن ثم لامنه وتماسك نسيجه فغياب هذه السياسات او تهميش دورها في العقود الماضية ادى الى تفاقم المشكلات والعلل الاجتماعية التي اصبحت تهدد الافراد والمجتمع العراقي ككل .
- 2 - بناء على النتائج الايجابية للبطاقة التموينية في تحسين معيشة العراقيين وتحقيق امنهم الغذائي، مقابل عدم وجود مؤشرات تقدم او تحسن وضع الاسرة واستمرار وجود البطالة العراقيين خاصة بين الشباب والارهاب والفساد ، فمن الانسب في الوقت الحاضر استمرار البطاقة التموينية بل مع تحسين نوعية مفرداتها .
- 3 - اجراء مراجعة ودراسة للتشريعات الخاصة بقضايا التنمية الاجتماعية :
- تعديل قانون مكافحة الارهاب رقم 13 لسنة 2005 لعدم شموليته ووضوحه .
- تعديل قانون التقاعد الموحد المرقم بـ (27) لسنة 2006 الذي تضمن رفع نسبة الرواتب التقاعدية اعلى من (10%) لوجود فارق كبير للرواتب الوظيفية لاقران الموظفين المتقاعدين عن الرواتب الاخيرة التي اعتمدت في احتساب الرواتب التقاعدية في حينه، باعتبارها غير مجزية او منصفة وتقليصها الى فارق قليل ان لم يكن متساوي، وتوحيد الرواتب التقاعدية ضمن قانون التقاعد الموحد ليتضمن موظفي

- القطاع العام والخاص اضافة الى موظفي الرئاسة الثلاث، والمجالس البلدية وعدم استثنائهم من هذا القانون ، ليتم تحقيق العدالة .
- تعديل الانظمة القانونية النافذة التي توطر اسلوب عمل الضرائب في العراق التي بحاجة دائمة الى التطوير والديناميكية لمواكبة سرعة التغيرات والظروف المستجدة، من الجانبين التشريعي الاجرائي والتنفيذي .
- 4 -من اهم مقومات الأمن الاجتماعي توفر حكم صالح يوفر للحريات العامة مناخا مناسباً للابداعات العلمية والثقافية والفنية ويعمل على خلق بيئة داعمة لقضايا الأمن الاجتماعي بوجود مؤسسات المجتمع المدني والمجموعات الاهلية .

تقييم البحث/ الدراسة :- جيد